الملكية الزراعية في مصر *

بقلم بطرس باسيلي بك

مدير عام مصلحة الاقتصاد الزراعي والتشريع بوزارة الزراعة

الزراعة استغلال ومتعة — التوسع الزراعي — الملكيات الواسعة والصغيرة وتوزيعها — وجوب الاكثار من الملكيات الصغيرة — تفتت الملكية الزراعية ووجوب الحد من ذلك — تناثر الملكيات ووجوب ضمها .

الزراعة استغلال ومتعة :

يقبل المصريون على شراء الأرض الزراعية كأضمن وسيلة لتوظيف أموالهم ، ورغم نهضة البلاد الصناعية ، وإنشاء الكثير من الشركات المساهمة ، فان هذا الاقبال لم ينقص ، إذ أن للزراعة نواحي أخرى تجذب إلى الاشتغال بها ، ولهذا فان البعض من كبار الماليين يقبلون عليها — لا لمجرد استثمار أموالهم — وإنما للتمتع بحياة الريف الهادئة من وقت إلى آخر ، ولما يجدونه من لذة في انتاج الأصناف المحبوبة لديهم ، من فاكهة و خضر وازهار ودواجن وحيوان وما إلى ذلك .

التوسع الزراعي في مصر :

وتعد مصر من أكثر بلاد العالم ازدحاما بسكانها ، فان الأرض العامرة لاتتعدى نسبتها ٣,٣ ٪ من مجموع مساحة القطر ، وتعداد السكان ينمو بسرعة واضحة ،

---

* نشرت في عدد مايو سنة ١٩٥١ من جريدة الاهرام «في خدمة الاقتصاد والتجارة» .

والمصريون لا يميلون بطبيعتهم إلى الهجرة . ويترتب على ذلك أنه رغم ما يبذل فى سبيل استصلاح الأرض وتوفير الرى لها ، فان نصيب الفرد من مساحة الأرض المزروعة يتناقص باطراد ، ولو لا التقدم فى استغلال الأرض ، وازدياد المزروعات التى تستغل فيها ، والاقبال على الصناعة والحرف الأخرى ، لا نخفض مستوى المعيشة فى بلادنا إلى حد لا يحتمل . وفى البيان التالى تطور الموقف بين تعداد وآخر .

تطور سكان القطر ومساحة الأرض المزروعة

ومساحة الحاصلات ونصيب الفرد فى المساحة المزروعة بين تعداد وآخر

السكان			الزمام المزروع		مساحة الحاصلات		نصيب الفرد	
تاريخ التعداد	عددهم بالألف نفس	الرقم النسبى	المساحة بالألف فدان	الرقم النسبى	المساحة بالألف فدان	الرقم النسبى	من الزمام المزروع بالفدان	من مساحة الحاصلات بالفدان
١٨٩٧	٩٧١٥	١٠٠	٥٠٤٧	١٠٠	٦٧٦٤	١٠٠	٠,٥٢	٠,٧٠
١٩٠٧	١١٢٨٧	١١٦	٥٤٠٣	١٠٧	٧٦٦٢	١١٣	٠,٤٨	٠,٦٨
١٩١٧	١٢٧٥١	١٣١	٥٣١٩	١٠٥	٧٦٨٦	١١٤	٠,٤٢	٠,٦٠
١٩٢٧	١٤٢١٨	١٤٦	٥٥٤٤	١١٠	٨٦٦١	١٢٨	٠,٣٩	٠,٦١
١٩٣٧	١٥٩٣٣	١٦٤	٥٢٨١	١٠٥	٨٣٥٨	١٢٤	٠,٣٣	٠,٥٢
١٩٤٧	١٩٠٨٩	١٩٦	٥٧٦١	١١٤	٩١٦٧	١٣٦	٠,٣٠	٠,٤٨

ويتضح من هذا البيان أن التوسع الزراعى عندنا لا يتمشى مع ازدياد عدد السكان فقد تضاعف عددهم فى مدى خمسين سنة ولم تزدد رقعة الأرض المزروعة عن ١٤٪ وأصبح نصيب الفرد من رقعة الأرض الزراعية أقل من ثلث فدان .

الملكيات الواسعة والصغيرة :

ويميل بعض رجال الاقتصاد إلى تشجيع الملكيات الواسعة التى يمكن أن تتبع فيها أحدث أساليب الزراعة ، وتسخر لها الأموال التى ترفع من مستوى إنتاجها . أما رجال السياسة والاجتماع فإنهم أميل إلى تشجيع الملكيات الصغيرة مراعاة لعنصر الفلاح ، وباعتبار أن الزراعة هى وضع من أوضاع الحياة المستقرة ، لا مجرد حرفة استغلالية . وهم يرون فى الوقت نفسه أن المزارع الصغرى والمتوسطة لا تعد

فى إنتاجها أحط من المزارع الواسعة ، وهذا الرأى قد يكون موضع الجدل ، غير أن الحجة فيه تقوى إذا ازدادت قوة صغار الزراع بتكاتفهم وتعاونهم ، وتقرب من الصواب حين يتسع مجال الإرشاد والتمويل الزراعى ويثمر .

توزيع الملكيات الزراعية :

كان عدد الملاك سنة ١٩٠١ « ٩٦٧٢٩٥ » يملكون مساحة قدرها ٥٠٩٧٤٣١ فداناً . فبلغ عددهم سنة ١٩٤٧ « ٢٢٦٢٣٥٣ » يملكون مساحة قدرها ٥٩٧٩٣٥٦ فداناً أى أن عدد الملاك زاد بمقدار ١٦٩٥٠٥٨ فبلغوا اليوم نحو ثلاثة أمثال عددهم عام ١٩٠١ . أما مساحة ملكيتهم فقد زادت بمقدار ٨٨١٩٢٥ فداناً . وهذه الزيادة لا تتجاوز ١٧ ٪ من مساحة ملكيتهم سنة ١٩٠١ .

والزيادة فى عدد الملاك وفى المساحة المملوكة مطردة سنوياً كما يتبين من البيان التالى . وهذه الظاهرة تدل على ما طبع عليه المصريون من تعلقهم بالأرض وشغفهم بالزراعة :

السنة	عدد الملاك	المساحة المملوكة
١٩٠١	٩٦٧,٠٠٠	٥,٠٩٧,٠٠٠
١٩١٠	١,٣٩٢,٠٠٠	٥,٤٦٤,٠٠٠
١٩٢٠	١,٨٠٧,٠٠٠	٥,٥١١,٠٠٠
١٩٣٠	٢,٢١٠,٠٠٠	٥,٧٩٠,٠٠٠
١٩٤٠	٢,٤٩٧,٠٠٠	٥,٨٤١,٠٠٠
١٩٤٧	٣,٦٦٢,٠٠٠	٥,٩٧٩,٠٠٠

وبمراجعة بيانات توزيع الملكية على الفئات المختلفة نجد أن الزيادة العامة فى عدد الملاك وفى المساحة المملوكة تكاد تقتصر على الفئة التى تمتلك خمسة أفدنة فأقل ، وخاصة الفئة التى تمتلك فداناً فأقل . أما باقى الفئات فلم يتغير عدد

الملاك فيها ولا المساحة المملوكة لهم ، وكما يتبين من مراجعة البيان التالى لتطور الملكية الزراعية خلال النصف الأول من هذا القرن :

السنة	ملكيات فدان فأقل		ملكيات أكثر من فدان إلى خمسة	
	عدد	مساحة	عدد	مساحة
١٩٠١	مدرجان ضمن الفئة لغاية خمسة أفدنة		٨١٦ ٠٠٠	١ ١٤٦ ٠٠٠
١٩١٠			١ ٢٤٧ ٠٠٠	١ ٣٧٠ ٠٠٠
١٩١٥	٩٥٠ ٠٠٠	٤١٣ ٠٠٠	٤٦٨ ٠٠٠	١ ٠١٥ ٠٠٠
١٩٢٠	١ ١٦١ ٠٠٠	٤٩١ ٠٠٠	٤٩٧ ٠٠٠	١ ٠٥٦ ٠٠٠
١٩٣٥	١ ٥٠٦ ٠٠٠	٥٧٧ ٠٠٠	٥٤٧ ٠٠٠	١ ١٣٨ ٠٠٠
١٩٤٠	١ ٧٦٦ ٠٠٠	٧٢٤ ٠٠٠	٥٧٠ ٠٠٠	١ ١٧١ ٠٠٠
١٩٤٧	١ ٩٢١ ٠٠٠	٧٨٥ ٠٠٠	٥٨٧ ٠٠٠	١ ٢١٩ ٠٠٠

وفيما يلى مقابلة بين عدد الملاك والمساحة المملوكة من كل فئة فى سنتى ١٩٠١ و ١٩٤٧ :

فئات الملكية	١٩٠١		١٩٤٧	
	عدد الملاك	المساحة	عدد الملاك	المساحة
لغاية ٥ أفدنة	٨١٦٠٠٠	١١٤٦٠٠٠	٢٥٠٧٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠
أكثر من ٥ — ١٠	٧٩٠٠٠	٥٥٥٠٠٠	٨١٠٠٠	٥٤١٠٠٠
« ١٠ — ٢٠	٣٩٠٠٠	٥٤٣٠٠٠	٤٢٠٠٠	٥٦٤٠٠٠
« ٢٠ — ٣٠	١٢٠٠٠	٢٩٨٠٠٠	١١٠٠٠	٣١٨٠٠٠
« ٣٠ — ٥٠	٩٠٠٠	٣٣٩٠٠٠	٩٠٠٠	٣٥١٠٠٠
٥٠ فأكثر	١٢٠٠٠	٢٢١٦٠٠٠	١٢٠٠٠	٢٢٠٠٠٠٠
الجملة	٩٦٧٠٠٠	٥٠٩٧٠٠٠	٢٦٦٢٠٠٠	٥٩٧٩٠٠٠

ويلاحظ من البيان المتقدم أن الملكيات الصغيرة التى تقل مساحتها عن الفدان تبلغ نسبتها الحالية إلى مجموع الملكيات ٧٢ ٪ ومساحتها رغم ذلك لا تتجاوز ١٣ ٪ من المساحة الإجمالية . وهذه الملكيات المتناهية فى الصغر لا تنتج إيراداً يكفى لإعالة مالكها وعائلته بصفة عامة ، فيضطرون إزاء ذلك إلى الاشتغال بالأجر . أو استئجار أراض يزرعونها إلى جانب الأراضى التى يملكونها .

والملكيات الصغيرة التى مساحتها من فدان إلى خمسة تعد إجمالا مناسبة لإعالة مالكها وعائلته . ونسبة هذه الملكيات ٢٢ ٪ من المجموع ومساحتها نحو ٢٠ ٪ من مجموع المساحة . وقد تناقص عددها نسبيا رغم زيادة طفيفة فى مجموع مساحاتها .

والمزارع المتوسطة التى مساحتها من خمسة أفدنة إلى خمسين فداناً تبلغ نسبتها نحو ٥ ٪ من مجموع المزارع ومساحتها نحو ٢٠ ٪ وتكاد تكون مساحتها الإجمالية ثابتة غير أن عددها يتناقص نسبياً .

والمزارع الواسعة التى تزيد على الخمسين فدانا لا تتجاوز نسبتها نصف فى المائة ، غير أن مساحتها تتجاوز ثلث جملة الزمام المزروع « تبلغ ٣٥ ٪ » ، وهى تتناقص باطراد فى عددها ومساحتها النسبية .

الاكثار من الملكيات الصغيرة :

وقد جرت الحكومة على بيع أراضيها للمعدمين من الزراع بشروط سهلة ، وهى سياسة حكيمة . غير أن المساحات التى تخصص لذلك محدودة ، ويجب أن تعمل الحكومة إلى جانب ذلك على شراء أراض من المزارع الواسعة ، وبيعها لصغار الزراع بالتقسيط ، أسوة بما هو متبع فى بعض ولايات الولايات المتحدة وفى كثير من البلاد الأخرى . ولا شك أن الضرائب التصاعدية تعمل إلى حد ما على تحديد الاتساع فى الملكية . غير أنه لما كانت الملكيات الزراعية الواسعة تستوعب نسبة عالية من مجموع الأراضى الزراعية كما قدمنا ، فإن الامر يتطلب الإجراء الإيجابى بإقدام الحكومة على شراء ما يزيد على مساحة معينة من الملكية الواسعة لبيعه إلى صغار الزراع كما قدمنا .

تفتت الملكية الزراعية :

وقد وضح من البيان السالف أن الملكيات الزراعية عندنا تتطور من تلقاء نفسها نحو الزيادة فى عدد الملاك ، وخاصة صغارهم ، غير أن نسبة كبرى من الملكيات متناهية فى الصغر ، ويرجع ذلك إلى نظام التوريث عندنا ، وإلى كثرة النسل فى الأوساط الزراعية ، وخاصة بين طبقة صغار الزراع . ومعنى هذا أن الملكية الزراعية عندنا آخذة فى التفتت . ونظراً إلى أن الملكيات المتناهية فى الصغر لا تعد اقتصادية ، لهذا يجب النظر فى وضع حد لهذا التفتت ، وتعيين الوحدة الزراعية غير القابلة للتجزئة . وفى فرنسا حيث نظام التوريث يشبه نظامنا قد أمكن مفاداة التمادى فى تجزئة الأرض الزراعية — دون الإخلال بأنصبة الورثة — وذلك بتعديل القانون المدنى فيما يختص بتوريث الممتلكات الزراعية (مرسوم ١٧ يونيه سنة ١٩٢٨) تعديلا يقضى بأن العين الزراعية التى لا تتجاوز قيمتها مبلغاً معيناً تبقى مشاعة بين الورثة مدة خمس سنوات قابلة للتجديد ، كما أنه إذا منح أحد المستحقين فى التركة عقاراً أو استغلالا زراعياً بطريق الهبة أو الوصية ، وتجاوز ذلك ما يجوز فيه التصرف بالهبة أو الوصية ، كان له حق الاحتفاظ بكامل هذا العقار أو المزرعة مع تعويض بقية الورثة نقداً أو بأية صفة أخرى .

تناثر الملكيات الزراعية ووجوب ضمها :

ويلاحظ أن بعض الملاك يمتلك عدة قطع متناثرة ، ورثها على دفعات . ولو أمكن تبادل البعض من هذه القطع بحيث تصبح مزرعته متصلة الأجزاء لكان استغلالها أوفى ، ولست أجهل صعوبة حل هذه المعضلة ، لتمسك بعض الملاك بأراضيهم الموروثة من أسلافهم ، ولكن بعض الحكومات عالجت ذلك بمنح بعض الامتيازات للزراع الذين يقبلون على تعديل الملكيات الزراعية بضم المساحات المتناثرة بعضها إلى بعض . ويجدر بنا النظر فى إيجاد لجان إقليمية تعمل على توحيد الملكيات المتناثرة ، مع إعفاء العقود التى تترتب على ذلك من رسوم نقل الملكية .